تتويج خادم الحرمين بجائزة ليخ فاليسا اعترافاً بإنجازاته في المجال الخيري والإنساني

المملكة أولت قضايا حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً من منطلق التزامها بتطبيق الشريعة

الرياض . حقوق:

أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود اهتماماً كبيراً بقضايا حقوق الإنسان وإرساء دعائم حماية هذه الحقوق على المستويين المحلي والدولي مع مراعاة خصوصية المجتمعات واحترام تعاليم الدين.

وحظيت جهود وإسهامات المملكة في حماية حقوق الإنسان بتقدير كبير من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية توج ذلك بفوز المملكة بعضوية أول مجلس لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م.

وانطلقت جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة الإنسان وكرامته في مراحل حياته وفي سبيل ذلك تم اتخاذ العديد من الإجراءات من ضمنها ما نصت عليه المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان .. بالإضافة إلى الانضمام إلى أربع اتفاقيات دولية رئيسة هي الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري عام ١٩٩٧م واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠م واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة عام ١٩٩٧م والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الطفل .

وفي الاتجاه ذاته انضمت المملكة إلى خمس من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الإنسان وهما الاتفاقيتان ١٠٥ و ٢٦ الخاصتان بالسخرة والعمل الإجباري وذلك منذ عام ١٩٧٨م والاتفاقيتان ١٠٠ و١١ الخاصتان بالتمييز في شغل الوظائف عام ١٩٧٨م ثم الاتفاقية رقم ١٨٢ الخاصة بمنع تشغيل واستخدام الأطفال والقاصرين عام ٢٠٠١م وتحفظت على بعض الأحكام المخالفة للشريعة الإسلامية من تلك الاتفاقيات .

وعلى المستوى الإقليمي انضمت المملكة إلى " إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام" الصادر عن مؤتمر وزارة خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠م كما انضمت إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية الذي عقد في تونس عام ٢٠٠٤م .

وعلى مستوى تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان بالمملكة صدرت الموافقة على إنشاء أول هيئة حكومية للنهوض بحقوق الإنسان عام ٢٠٠٥م وبدأت عملها عام ٢٠٠٦م وقبلها صدرت الموافقة على تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة التي تضم في عضويتها ٤١ عضواً بينهم ١٠ من النساء . وأسهم إنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في كثير من مناطق المملكة، وتفعيل آليات الرصد والمتابعة لأي اعتداء على هذه الحقوق بالإضافة إلى استقبال الشكاوى وتفقد أحوال السجون وإبداء الرأي في كثير من مشروعات الأنظمة والقوانين وفي تفاعل مع هذه الجهود أشادت هيئات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بانجازات أخرى لحكومة خادم الحرمين الشريفين تصب في حماية حقوق الإنسان منها إجراء انتخابات للمجالس البلدية عام ٢٠٠٥م وإنشاء هيئة الصحفيين السعوديين عام ٢٠٠٣م وإنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عام ٢٠٠٣م و دعوة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والتعايش السلمي بين الشعوب.

ونتيجة لتلك الجهود توج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله بجائزة ليخ فاليسا اعترافا بإنجازاته في المجال الخيري والإنساني وإسهاماته الفاعلة في الحوار بين أتباع الأديان والثقافات وبدء سلسلة من جولات الحوار الفكري حول كثير من قضايا المجتمع السعودي . وأثمر تزايد حجم اهتمام مجلس الشورى بقضايا حقوق الإنسان عن صدور القرار رقم ٨١/ ١١٧/د بتاريخ ١٤٢٥/٠٢/٢٢هـ بإسناد كل ما يتعلق بحقوق الإنسان إلى لجنة متخصصة هي لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان التي أصبحت عام ١٤٢٦هـ تسمى بلجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان في المجلس وتختص بالنظر فيما يحال إليها من الاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان كذلك الأنظمة ذات العلاقة واقتراحات تعديلها أو الإضافة إليها . وقد أشادت الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بتبني المملكة الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وذلك من خلال هيئة متخصصة لمكافحة الفساد تتولى تنفيذ هذه الإستراتيجية ووضع برامج وآليات تطبيقها، كما قابلت المنظمات والهيئات الدولية بكثير من الثناء توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين لترحيل السجناء الأجانب إلى بلدانهم وفق مجموعة من الضمانات والإجراءات معتبرة أن ذلك التوجه يجسد قمة الضيافة ليس لحق السجين فحسب بل لذويه الذين يصعب عليهم زيارته .

كما ثمنت كثير من المنظمات الدولية والإقليمية نظام العمل والعمال والذي تم إقراره عام ٢٠٠٥م الذي ينظم حقوق العمال ويحفظها .

الأمير عبدالعزيز بن عبدالله يتسلم الجائزة من الرئيس البولندي السابق فاليسا

وانطلقت جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة الإنسان وكرامته